

هزيمة قاسية للإمارات أبعدها عن كأس البطولة العنابي القطري يواجه الساموراي الياباني في النهائي الآسيوي

المعز رقم دائي إن سجل في النهائي، وكان العنابي هو الأفضل على مدار المباراة وسجل أهدافه مناصفة على الشوطين، فسجل في الشوط الأول بوعلام خوشي ٢٢٥ والمعز علي عبد الله ٢٧٥، وسجل في الشوط الثاني حسن خالد الهيدوس ٨٠٥ وحامد إسماعيل ٩٤٢، وشهدت المباراة العديد من التوترات وحالات التشنج وأواخر المباراة خرج على إثرها لاعب الإمارات إسماعيل أحمد بالحرمان لضربة الخصم، ليعلن الحكم المكسيكي سيزار نهاية المباراة.

أي خسارة أو تعادل وعلى شبكها نظيفة في ست مباريات، فسجل ١٦ هدفاً، عشرة منها في الدور الأول على لبنان والسعودية ٢/٠ وصفر وعلى كوريا الشمالية ٦/٠ صفر، وسجل في الأذوار الإقصائية هدفاً على منتخب العراق ومثله على منتخب كوريا الجنوبية وأربعة أهداف على الإمارات، وتصدر مهاجمه المعز علي عبد الله قائمة الهدافين بثمانية أهداف سجل نصفها بمرمي كوريا الشمالية، وتساوى مع الإيراني علي دائي بالتسجيل في بطولة واحدة وقد يكسر

تأبعت قطر مسيرتها الناجحة في النهائيات الآسيوية بعد فوزها على الإمارات صاحبة الأرض والجمهور برعاية نظيفة لتضرب موعداً مع المنتخب الياباني على قمة البطولة يوم الجمعة القادم على استاد مدينة زايد في أبوظبي في الساعة الرابعة من بعد الظهر حسب توقيت دمشق. وحافظ المنتخب القطري على سجله من دون

ناصر النجار

الصباغ والمعلم يبحثان الشراكة والتصدي للحصار مع جهانغيري

منطقتنا التي كانت تستهدف الدول المستقلة وخاصة محور المقاومة». وسجل الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم مع جهانغيري العلاقات الثنائية الإستراتيجية بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها في مختلف المجالات. وشكر المعلم إيران على دعمها لسورية على الصعد كافة، مشيراً إلى أن الأولوية في إعادة إعمار ما دمره الإرهاب في سورية، ستكون للدول الحليفة والصديقة التي لم تتلخخ أيديها بدماء السوريين. بدوره أكد جهانغيري استمرار وقوف بلاده في جانب سورية في المجالات كافة، مشدداً على أهمية تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي واستمرار التنسيق على المستويات كافة لمواجهة التحديات الإمبريالية والصهيونية.

اعتبر رئيس مجلس الشعب حمودة صباغ خلال لقائه النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إسحاق جهانغيري والوفد المرافق له، أنه وكما كانت سورية وإيران معا في مكافحة الإرهاب والانتصار عليه، ستكونان شريكتين في إعادة الإعمار والتصدي للحصار والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة عليهما من الغرب. وتم التأكيد خلال اللقاء، بحسب «سانا»، على أن العلاقة بين سورية وإيران قديمة ومتجددة، تتوطد أكثر في المرحلة الراهنة بما يحقق مصالح الشعبين. بدوره هتأ جهانغيري سورية بقيادة وشعباً بالانتصارات التي حققتها على التنظيمات الإرهابية، وإفشال المؤامرة الكبيرة على



متمدى رجال الأعمال الإيراني في دمشق

- خميس: خير شريكين متكاملين وإيران الأولوية في الإعمار مع الأصدقاء
- جهانغيري: بلادي مع سورية في الضراء والسراء

أنزور له «الوطن»: تفعيل «اتفاق أضنة» ينقل شكل الصراع إلى أصله

اعتبر نائب رئيس مجلس الشعب، نجاد أنزور، أن عرض روسيا لإعادة تفعيل «اتفاق أضنة»، يأتي من منطلق أن «ضراً أصغر يقوم بدفع ضرر أكبر». وفي تصريح له للوطن، قال أنزور: إن «التفكك مما يسمى «المناطق الآمنة» إلى «اتفاق أضنة»، فيها مهارة عالية، إذ إنه ينقل شكل الصراع إلى أصله ويفتت فيه إرادات الدول، فهذا اتفاق تم بين دولتين لهما إرادة سياسية كاملة، وفي تفاصيل الاتفاق هناك جهات مراقبة متبادلة وأصول حتى لشكل وآليات مكافحة أي ظاهرة تضر بالأمن القومي التركي، ولا يترك الموضوع على حواء كما يطلب التركي»، لافتاً إلى أن المسافة المذكورة في نص الاتفاق هي ٥ كم هي بالتنسيق مع الأجهزة السورية ولعمل غير موضع أيد.

الملك السوري يتصدر التحركات الإقليمية.. وعبد الهادي: إعادتها للجامعة بالأغلبية أنقرة تلمح لعمل عسكري شمالاً وتراهن على شق صفوف «المهاجرين»

الموكلة على عاتقها ضد الإرهابيين في شمال سورية، وستؤدي ما سماه «المهام المنوطة» بها في منبج وشرقي الفرات، «عندما يحين الوقت». وزعم أكار، أن «القوات المسلحة التركية تستهدف الإرهابيين فقط وليس الأكراد أو العرب»، مشيراً إلى أن «اتفاق أضنة» المبرم بين أنقرة ودمشق عام ١٩٩٨، يحول تركيا القيام بعمليات ضد «الإرهابيين» داخل الأراضي السورية، مشيراً في هذا الصدد إلى احترام بلاده لوحدة الأراضي السورية والعراقية؛ إلى ذلك قالت مصادر معارضة مقربة من ميليشيات مسلحة في إدلب إن تركيا أخطرت قياداتهم، أنها تراهن على شق صفوف الإرهابيين من «المهاجرين» غير السوريين في مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام» ورأس جربتها «جبهة النصرة» في إدلب والأرياف المجاورة بغية ضمهم إلى ما يسمى «الجيش الوطني» الذي شكلته أنقرة.



قوات من الجيش العربي السوري في ريف إدلب (أ ف ب - أرشيف)

هذه المسألة، بما في ذلك التوقيت والشكل. إلى ذلك لفت مدير الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية السفير أنور عبد الهادي في تصريح له للوطن: «إنه «حين تم إبعاد سورية عن الجامعة العربية لم يكن هناك إجماع على القرار، وإنما جرى التصويت عليه، واعترض عدد من الدول العربية على ذلك، ولكن رغم اعتراض هذه الدول اعتمد القرار بالعربية، وبحسب «روسيا اليوم»: قال: «نأمل في أن الأمور تسير في الاتجاه، لكن هناك حاجة إلى جهود إضافية معينة مع مناقشة

حمدان من «مرصد العمال»: الضريبة على المبيعات قادمة

كشف وزير المالية مأمون حمدان أن النظام الضريبي الجديد أصبح شبه جاهز وهو يقوم على وضع الضريبة على المبيعات باستخدام أساليب الدفع الإلكتروني، مؤكداً أنه لن يعتمد على البيانات التي يقدمها المكلف. وفي كلمة له في ورشة العمل التي عقدها المرصد العمالي للدراسات والبحوث أكد حمدان أنه تم تأمين البنى التحتية للدفع الإلكتروني، مشيراً إلى أنه يتم العمل على إصدار قانون الببوع العقارية وسيكون البائع من يتحمل دفع الضريبة فقط. ورأى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال قادري أنه من غير المعقول أن يساهم عمال سورية بـ ٧٥ بالمئة من العبء الضريبي المباشر ولا يتعكس عليهم سوى ٢٥ بالمئة.

قبilan: ٨٠ بالمئة نسبة الهجرة من الأطباء الجدد

أكد مدير عام الهيئة السورية للاختصاصات الطبية يونس قبيلان أن عدد الأطباء ممن هجر القطر وصل إلى ٤٠ بالمئة خلال السنوات الماضية، لافتاً إلى أن نسبة الأطباء الجدد منهم تصل إلى نحو ٨٠ بالمئة. وفتح قبيلان طلب الدراسات في الاختصاصات الطبية والأطباء المقيمين بقرار وصف بالغريب صادر عن الهيئة تضمن إضافة ستة مبادلية على الاختصاصات الطبية إلى السنوات الدراسية لطلاب الطب وبالتالي لا يستطيع الطبيب الحصول على شهادة البورد السوري إلا بعد إتمامها. وفي تصريح له للوطن، رأى قبيلان أن المستفيدين من ستة الامتياز أكثر من المتضررين، مشيراً إلى أن الأمر جاء بناء على مطالب عدد من أعضاء مجلس الشعب.

إبراهيم: إغلاق ١٥ محطة محروقات في ريف دمشق

صدرت محكمة الجنايات الثانية في دمشق قراراً بإبطال عدد كبير من عقود الزواج المبرمة صادرة من المحكمة الشرعية لأشخاص داخل وخارج البلاد وفي بعض القرارات طرفا العقد غير موجوبين بالتعاون مع بعض الموظفين الذين ساهموا في عملية التزوير. وتلا رئيس المحكمة زياد الحلبي الحكم في الجلسة التي عقدت أمس أرقام عقود الزواج المبرمة ثم إبطالها وتحويلها إلى المحكمة الشرعية لتسوية أوضاعها، كما أنه تم تجريه الموظفين الذين ساهموا في عملية التزوير. وتضمن الحكم على أنه يحق للمتضررين من العقود بالادعاء على الموظفين الذين زوروا أمام المحاكم المختصة لما لحق بهم من ضرر نتيجة هذه العقود.

«جنايات دمشق» تبطل عقود زواج مزورة بالتواطؤ مع موظفين

محمد منار حميجو أصدرت محكمة الجنايات الثانية في دمشق قراراً بإبطال عدد كبير من عقود الزواج المبرمة صادرة من المحكمة الشرعية لأشخاص داخل وخارج البلاد وفي بعض القرارات طرفا العقد غير موجوبين بالتعاون مع بعض الموظفين الذين ساهموا في عملية التزوير. وتلا رئيس المحكمة زياد الحلبي الحكم في الجلسة التي عقدت أمس أرقام عقود الزواج المبرمة ثم إبطالها وتحويلها إلى المحكمة الشرعية لتسوية أوضاعها، كما أنه تم تجريه الموظفين الذين ساهموا في عملية التزوير. وتضمن الحكم على أنه يحق للمتضررين من العقود بالادعاء على الموظفين الذين زوروا أمام المحاكم المختصة لما لحق بهم من ضرر نتيجة هذه العقود.

الجموح التركي وشراكة «أستانا»

كلما سقطت ورقة مناورة من يد النظام التركي بحث في أوراق دفتاره القديمة عن مخرج يبرر احتلاله لأراض سورية، أو لجا إلى الاستنجاد بشريكه في منظومة «أستانا» الروسي والإيراني. كان من المفروض أن يكون هذا النظام قد أنجز مضمون اتفاق «سوتشي» حول إدلب ومحيطها، بحيث يحقق الفصل المزعوم بين ما يسمى «المعارضة الوطنية المسلحة» وبين المجموعات الإرهابية أي كانت تسمياتها والعناوين التي تتخفي في ظلالها، وذلك وفقاً لتعهداته التي التزم بها والتي كان شريكه يأملان من خلالها أن يوفر لهما ومعها الجيش العربي السوري والقوى المقاومة الحليفة الذهاب إلى معركة عسكرية حاسمة كانت قد اكتملت تحضيراتها اللوجستية والقائلية بكاملها، كذلك كانا يعتقدان أن وفاء النظام التركي بتلك التعهدات يمكن أن يشكل توطئة لتطبيع هادئ وتدرجي بينه وبين الدولة السورية يجنّب الإقليم كله التداعيات السياسية والاجتماعية الخطيرة جراء استمرار الهجمة الكونية على سورية. غير أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان اختار المراوغة واللعب على الوقت محاولاً الاستفادة من الانشغالات التي طرأت على الشريك الإيراني بسبب بدء تنفيذ العقوبات الاقتصادية والمالية الأحادية التي فرضتها الإدارة الأميركية الحالية على طهران، ومراهنا كذلك على اتساع مروحة التعقيدات في العلاقات الأميركية الروسية بدءاً من الملف السوري، ومروراً بموضوع الدرع الصاروخية وصولاً إلى التنازع على إعادة صياغة توازنات النظام العالمي الجديد، ما منحه إبتأروسياً بالتمديد المتكرر لفترة السماح التي تؤخر تنفيذ تعهداته. إذاً، عدم التزام أردوغان بتنفيذ اتفاق «سوتشي» لم يكن نتيجة إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قرار بلاده المحتملة للأراضي السورية بل بسبب سبب شهير عد، ولم يكن بسبب عدم قدرته على إعادة تركيب الخريطة العسكرية في المنطقة المستهدفة من هذا الاتفاق. وإنما هو نهج اعتمده أردوغان منذ بداية انضمامه إلى مسار «أستانا» وذلك لتحقيق أمرين أساسيين، الأول: إضفاء شرعية على تدخله العسكري والأمني والسياسي والديمقراطي في سورية، والثاني: حفظ مقعد متقدم على طاولة الحل السياسي بما يوفر له مكاسب إستراتيجية عند صياغة خريطة موازين القوى الجديدة المقترضة. لكن باعتقاد أردوغان أن القرار الأميركي القديم-الجديد وفر له مساحة زمنية إضافية للمناورة وإعادة خطط الأوراق، بين منطقتي شرق الفرات وشمال سورية لملء الفراغ الذي سيتركه قرار الانسحاب المذكور، فسارع إلى تعقيد الواقع الميداني في الشمال عبر فتح محافظة إدلب بأكملها أمام إرهابيي ما يسمى «هيئة تحرير الشام» للسيطرة عليها، وبالتالي إنهاء ما تبقى من أسقطت عملياً أبرز بنود اتفاق «سوتشي» المتعلقة بالعمل على محاصرة الإرهابيين وعزلهم تمهيداً للقضاء عليهم، إضافة إلى أنه سعى في موازاة ذلك إلى تهينة الأجواء السياسية للالتفاف على مناطق شرق الفرات.

المخافة الغربية أن رئيس النظام التركي يطعم من دون حجل أو رادع يأخذ موافقة شريكه في «أستانا»، وفي «سوتشي» الروسي والإيراني على الانتقال إلى شرق الفرات أي منحهم المزيد من التفويض لاحتلال أراض سورية جديدة وهو بعد لم يظهر أي التزام أو احترام لتعهداته في ما يعني محافظة إدلب؛ بل إنه ذهب بعيداً في رهنائه على المسيرة وسياسية الاحتواء التي يعتمدها معه الشريكان المذكوران، وذلك من خلال استحضر اتفاق «أضنة» ووضعه على طاولة الحوار مع هذين الشريكين. ولكن هل يصح إعادة العمل باتفاق «أضنة» في وقت نسف كل مترجماته، وخصوصاً منها تلك المتعلقة بحرص البلدين المعنيين تركيا وسورية على عدم السماح باستعمال أي من أراضيها كقصر أو مقر للمجموعات الإرهابية للبتل من البلد الآخر، ومنذ بدء الأزمة في سورية شكلت تركيا المقر والمخز الأول والأساسي والأهم لتلك المجموعات. وهل تصح العودة إلى بنود هذا الاتفاق حول الحدود على حين أخطرت النظام التركي تلك الحدود واحتل جزءاً من الأراضي السورية ويسعى يومياً لتوسعة مساحة هذا الاحتلال؛ في ظل جموح النظام التركي واستعجاله لفرض واقع ميدانية سيكون لتداعياتها مفاعيل سياسية، تبدو الحاجة إلى إعادة تأسيس نقاباتها جديدة بينه وبين شريكه الروسي والإيراني حول المرحلة المقبلة ملحة بل مفصلية، خصوصاً أن إمكانية اللجوء إلى حل سياسي من بوابة تشكيل «اللجنة الدستورية» المقترضة سيكون أمراً مستحيلاً إن لم يتم تحرير الأراضي السورية بالكامل من الإرهابيين والمحتلين.